

الباب السادس

أوقاف

obeikandi.com

الإرصاد

هل يختلف عن الوقف ؟

الوقف كما هو معلوم هو حبس الأصل الموقوف وتسبيل منفعته (أو ريعه أو غلته) ، أو التصديق بها . يقال : وقف الأرض ، ولا يقال : أوقفها ، فهذه لغة رديئة . هل يبقى الموقوف على ملك الواقف ، أم يصبح ملكاً لله ، أم للموقوف عليهم ؟ ثلاثة آراء فقهية . والوقف يكون لصالح الغير ، الذرية أو الفقراء . هل يجوز أن يقف الإنسان على نفسه ؟ منعه الجمهور وأجازه بعض العلماء . ولا شيء يمنعه ، ولكنه كالوقف الذري أو الأهلي ليس فيه معنى الصدقة ، كما في الوقف الخيري . ويجوز الوقف على جهة معينة ، كالمدارس والقضاء والفقراء ، كما يجوز على شخص معين . وشروط الواقف يجب العمل بها ، وأجاز بعض العلماء مخالفتها إلى ما هو أصلح .

هذه هي خلاصة الوقف ، أما الإرصاد فهو في اللغة من : أرصد ، أي أعدّ . وربما يجوز أن يقال : رصد ، وهذا بخلاف الوقف إذ يقال : وقف ، ولا يقال : أوقف . وهذه العبارة « الإرصاد » مستخدمة في عصرنا هذا في مجال المالية العامة ، فيقال : أرصد (أو رصد) الحاكم هذه الاعتمادات المالية ، وهي مبالغ محددة في الميزانية ، لغرض الصحة أو التعليم أو التدريب . . . إلخ . وفي الحديث : « ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً ، تمضي عليّ ثلاثة^(١) وعندي منه دينار ، إلا شيئاً

(١) ثلاث ليال .

(وفي رواية : شيء) أرصده (أو أرصده) لَدَيْن ، إلا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا : عن يمينه وعن شماله ومن خلفه »^(١) .

وعن ابن سيرين أنهم كانوا يرصدون العين^(٢) في الدَّين ، ولا يرصدون الثمار في الدَّين^(٣) ، يعني أنهم كانوا في الزكاة يسقطون الديون التي عليهم من المال الباطن^(٤) دون المال الظاهر^(٥) ، وفي هذا خلاف فقهي ليس هذا موضع بيانه . وعن عمر رضي الله عنه أنه جعل أرض العنوة فيئًا ، وأرصدها للمسلمين إلى يوم القيامة^(٦) .

والإرصاد في الاصطلاح الفقهي هو تخصيص الدولة غلة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه^(٧) . فالإرصاد هنا هو بمعنى الإرصاد الحديث الذي تكلمنا عنه آنفًا ، مع ملاحظة لفظ « الغلة » في التعريف . فالإرصاد الحديث يفيد تخصيص مبلغ واحد ، أما الإرصاد الفقهي فهو تخصيص مبلغ جارٍ ناشئ عن أصل ، أي عن مال له غلة أو ريع .

أما قول الحنفية بأن الإرصاد تخصيص غلة وقف لسداد ديونه التي صرفت في إعمارهِ ، فهذا لا يختلف في الحقيقة والجوهر عن أقوال غيرهم من الفقهاء^(٨) .

ويذكر الفقهاء أن هناك رأيين مختلفين في الإرصاد : رأي بأن الإرصاد

(١) صحيح البخاري ١١٧/٨ ، وانظر أيضًا ٧٤/٨ و ١٠٢/٩ .

(٢) النقود .

(٣) الأموال لأبي عبيد ص ٦١١ ، وسنن البيهقي ١٥٠/٤ .

(٤) العين .

(٥) الثمار .

(٦) الاستخراج لابن رجب ص ١٨ و ٢٢ .

(٧) الموسوعة الفقهية الكويتية ٣/١٠٧ .

(٨) قارن الموسوعة ٣/١٠٧ و ١١١ .

وقف ، ورأي بأنه ليس وقفًا . ذكر ابن عابدين ٢٦٦/٣ أن « الإرصاء ليس وقفًا حقيقةً ، لعدم ملك السلطان ، بل هو تعيين شيء من بيت المال على بعض مستحقه » . وقول ابن عابدين فيه نظر ، لأن الملكية في الإسلام ثلاثة أنواع : ملكية خاصة ، و ملكية حكومية ، و ملكية عامة . فالسلطان لا يملك ما هو عام ، ولكنه يملك ما هو حكومي ويتصرف فيه تصرف الأفراد في أملاكهم الخاصة ، وذلك بالنيابة عنهم .

وعلى هذا يكون الإرصاء من الدولة ، والوقف من الأفراد . وهذا التمييز لا يجعل الإرصاء خارجًا عن الوقف ، بل يبقى ضربًا من ضروبه . والإرصاء يشبه إقطاع المنفعة ، فالإقطاع نوعان : إقطاع تملك ، وهذا لا يشبه الإرصاء ، وإقطاع منفعة أو خراج أو غلة . وهذا الإقطاع وإن كان مؤقتًا ، فإن الوقف يمكن أن يكون كذلك مؤقتًا غير مؤبد ، عند بعض الفقهاء . وذهب بعض الكاتبين إلى أن الفرق بين الإرصاء وإحياء الموات أن في الإحياء تملكًا للعين والمنفعة ، بخلاف الإرصاء . وهذا غير صحيح ، لأن الإحياء قد يكون من شأنه تملك المنفعة دون العين^(١) .

ولم يجز العلماء أن يرصد الإمام شيئًا من المال العام على نفسه أو على ذريته ، فهذا يعني تحويل مال الدولة إلى مال خاص ، أي هو ضرب من النهب والغلول . وربما لجأ بعض المتنفذين إلى وقف أموالهم الخاصة ، لحمايتها من مصادرة متوقعة ، ولا سيما إذا تراكت بطرق غير مشروعة . يساعدهم على ذلك الأخذ بالرأي الفقهي القائل ببقاء الوقف على ملك صاحبه ، أو القائل بتأقيت الوقف أو بإمكان الرجوع عنه . وعندئذ يكون الوقف أو الإرصاء تحايلًا أو صوريًا غير حقيقي .

ويمثل الفقهاء لمال الإرصاء بالأرض التي فتحها المسلمون غنوة ،

(١) قارن حولية البركة ، رمضان ١٤٢٢هـ ، ص ١١ و ١٢ .

لأنها تصير ملكًا لبيت المال . فلا يجوز للإمام أن يرصد أرضًا مملوكة ملكًا خاصًا ، كأرض الحوز ، ولا أرضًا مملوكة ملكًا عامًا مباحًا لجميع المسلمين . كما لا يجوز وقف أموال الزكاة على جهاتها ، لما فيه من التحجير على الفقراء^(١) ، لأن هذا يعني حصول الفقراء على ريع المال فقط ، مع أن حقهم أن يحصلوا على الأصل نفسه .

وبما أن الإرصاء نوع من الوقف ، فيجوز أن يكون على جهات أو على أشخاص ، ما دام ذلك في نطاق المصالح العامة .

وإذا كان المُرصد أقل من أن يسد جميع الحاجات ، قدّم من هو أحق . وإذا استوا في الأحقية قدم من هو أحوج . وإذا استوا في الحاجة قدم من هو أكبر سنًا . وأضيف بأنهم إذا استوا في كل شيء قسم المرصد بينهم بالتساوي .

وقد ذكر أحد الكاتبين أن الهدف من كلامه في الإرصاء هو النظر في إمكانية توسعة مجاله وعدم اقتصره على ولي الأمر ، أو على أراضي بيت المال أو إيراداته^(٢) . ولا أدري ما الفائدة من هذا الكلام ، لأن هذا يعني الرجوع إلى الوقف ، حيث يمكن أن يكون الواقف غير ولي الأمر ، وأن يقف أملاكًا خاصة . يقول الكاتب : « أما إذا طبق الإرصاء في الأموال الخاصة التي يرصدها الأشخاص جائزو التصرف ، فما حكم ذلك الرصد شرعًا ؟ »^(٣) .

ثم تعرض الكاتب نفسه إلى مقارنة الإرصاء عند المسلمين بالترست Trust عند الغربيين . ولكن كلامه عن الترسّ لم يكن كافيًا للبناء عليه .

(١) الذخيرة ٦/٣٣٧ .

(٢) حولية البركة ، ص ١٠ و ٢٧ .

(٣) حولية البركة ، ص ٢٨ .

فهو مجرد استعراض سريع لما وقع تحت يده من مفاهيم عاجلة وغامضة ، ومن غير بيان المرجع ، ولا بيان العلاقة بالإرصاد . وقال : « إن فكرة الترسّ تدور حول تخصيص أموال ، يتحول بعضها إلى أصول غير منقولة تدرّ عائداً ، وبعضها نقود معدّة للاستثمار ، مع تحديد مستفيد معين أو جهات ذات أغراض معنوية (غير هادفة للربح) » . أقول إن بعض العلماء أجازوا وقف المنقول ، وبعضهم الآخر أجازوا وقف النقود . ولكن الكاتب يبدو أنه يبحث في الإرصاد ، قبل أن يبحث في الوقف ويتمكن منه .

ثم إنه سمى ناظر الإرصاد أو الوقف باسمه الأجنبي : « الترسّتي Trustee » ، وقال إنه يقوم بالإدارة إما بحصة من الربح أو بحصة من الموجودات أو في مقابل أجر أو على سبيل التبرع (الإبضاع) . هل هذا فعلاً هو نظام الترسّتي عندهم ؟ يبدو أن غرض الكاتب من البحث هو أن تقوم المصارف الإسلامية بوظيفة مدير الاستثمار^(١) . ثم قال : « إن تطبيق الإرصاد تحت مظلة الترسّ يتجاوز الأنظمة التي ألغت الوقف » (ص ٣٥) ، أي إنها عودة إلى الوقف بطريق الحيلة ، وتحت مظلة غريبة .

والخلاصة أن الإرصاد ضرب من الوقف ، وكون الإمام هو الواقف لا يخرجّه عن الوقف . والخلاف في الإرصاد كالخلاف في الوقف ، من حيث الملكية ، والتأقيت ، والشروط . ومن قال إن الإرصاد غير الوقف فإنه ربما يريد التحايل على أحكام الوقف تحت اسم الإرصاد .

إن على من يكتب في الأوقاف عند غير المسلمين أن يتعرض إلى ثلاثة أنواع منها ، هي : Trust و Endowment و Foundation ، وأن يميز بينها

(١) حولى البركة ص ٣٢ .

بوضوح . وحتى الآن لم أجد من كتب في هذا كتابة واضحة وعميقة
ومفيدة .

* * *

هل يجوز لناظر الوقف

أن ينزل عن وظيفته لقاء مبلغ من المال ؟

تنقل لنا كتب الفقه الحنفي أن في المسألة قولين : قولاً بالجواز ، وقولاً آخر بالمنع . ويرى المجيزون الجواز : « قياساً على ترك المرأة قسمتها لصاحبها »^(١) ، أو قياساً على الخلع ، وأن « عدم جواز الاعتياض عن الحق ليس على إطلاقه »^(٢) ، وأنه قد « جرى العرف بالفراغ بالدرهم » . واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا الحسن بن سيدنا علي ، رضي الله تعالى عنهما ، عن الخلافة لمعاوية ، على عَوْض .

أما المانعون فقد ذهبوا إلى أن القياس على الخلع قياس مع الفارق^(٣) ، وأن « الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها ، كالاكتياض عن حق الشفعة »^(٤) ، وقالوا بأن جريان العرف بمصر على الفراغ بدرهم لا يخفى ما فيه ، وأن « العرف لا يعارض النص » ، وأنه « لو نزل ، وقبض المبلغ منه ، ثم أراد الرجوع عليه ، لا يملك ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم »^(٥) ، وأن « المال الذي يأخذه

(١) حاشية ابن عابدين ٥١٩/٤ .

(٢) نفسه ٥٢٠/٤ .

(٣) البحر الرائق ٢٥٤/٥ .

(٤) نفسه ٢٥٣/٥ .

(٥) نفسه .

النازل عن الوظيفة رشوة ، وهي حرام بالنص » . ولا أدري مدى صحة خبر سيدنا الحسن ، وأترك التحقيق في صحته لعلماء الأحاديث والأخبار .

كنت أتمنى أن يكون رأي المانعين لا يوجد ما يخالفه ، ذلك لأن الجواز إنما يفتح الباب للفساد الإداري والوظيفي ، إذ يفتح باب بيع وشراء المناصب الإدارية والوظائف العامة والخاصة ، وهذه كبيرة من الكبائر المالية ، والله أعلم .

* * *

الأوقاف النامية هل هي فكرة ممكنة ؟

صاحب الفكرة هو الدكتور محمد بوجلال الذي نشرها في مقال للمناقشة بعنوان « نحو صياغة مؤسسية للدور التنموي للوقف : الوقف النامي » ، في مجلة « دراسات اقتصادية إسلامية » ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، المجلد ٥ ، العدد ١ ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .

ويدعو في هذا المقال إلى إنشاء أوقاف نقدية نامية ، على شكل أسهم قابلة للتداول ، أو على شكل ودائع وقفية حالة (تحت الطلب) ، بحيث تعمل المؤسسة الوقفية شركة مساهمة أو مضارباً كالبنك الإسلامي ، أو رب مال يستثمر في تمويل القطاعات الاقتصادية . وما ينشأ من نماء يقتطع منه احتياطي ، لا بغرض الحفاظ فقط على الأصول الوقفية النقدية فحسب ، بل أيضاً بغرض تنمية هذه الأصول ومضاعفتها .

لا يبدو أن هناك مشكلة في قبول الأوقاف النقدية ، لأن بعض الفقهاء يرونها جائزة ، وإن كان الأصل أن تكون الأوقاف أصولاً ثابتة عقارية أو منقولة .

غير أن المشكلة الأولى التي تحتاج إلى دراسة هي تنمية أصول الأوقاف ، والمعروف فقهاً هو مجرد المحافظة عليها فقط . وكذلك هناك مشكلة ثانية وهي أن الوقف هنا في حالة الودائع الوقفية المصرفية هو وقف حال (تحت الطلب) ، والمعروف أن الأصل في الوقف أن يكون

مؤبدًا ، وأجاز بعض الفقهاء أن يكون مؤقتًا ، لكن لم ينقل إلينا أن فقيهاً أجاز أن يكون الوقف حالاً . يمكن القول إنه حالٌ هنا بالنسبة للواقف ، ولكنه مؤبد بالنسبة للموقوف عليهم . قد يقال هنا إن الواقف إذا سحب وديعته الوقفية فماذا يكون قد وقف ؟ يبدو أن المقصود هنا بالوقف ما تساعد عليه هذه الودائع من تكوين عوائد تستخدم في إحداث الأصول الوقفية وتنميتها . فالوقف هنا ما تنازل عنه الواقف من عائد أو ربح . والمشكلة الثالثة هي أن الوقف هنا يمارس وظيفة اقتصادية ، والمعروف أن الوقف ذو وظيفة اجتماعية خيرية . فهل يمكن أن ينهض الوقف بهذه الوظيفة ، أم إنها من نصيب مؤسسات أخرى غير الوقف ؟ هذا مع التسليم بأن الوقف يجب أن يدار إدارة اقتصادية في جميع الأحوال .

ورد في المقال أن الاقتراح يسمح للناظر باقتطاع اهتلاك واحتياطي ، وبمراعاة قواعد المحاسبة . لكن هذا حاصل بدون الاقتراح أيضاً ، والفرق بين المعروف والمقترح هو اقتطاع احتياطي من غلة الوقف (بمقدار ثلث الغلة) لزيادة الأصول الوقفية . أما اقتطاع احتياطي من هذه الغلة للمحافظة على هذه الأصول فهذا لا شيء فيه .

كما ذكر صاحب المقال أن اقتراحه يصادم شروط الواقف . ولكن هذا غير وارد ، لأن شروط الواقف يمكن تغييرها إذا ما تم قبول الاقتراح . وذكر أيضاً أن الاقتراح يساعد على توظيف أموال اليتامى ، وهذا غير وارد من ناحيتين : الأولى أن هذه الأموال يمكن تنميتها بدون هذا الاقتراح ، والثانية أن الفقهاء يشترطون في أموال اليتامى تعظيم العائد ، والعائد في ظل الاقتراح ضعيف ، وعدم جواز التبرع ، والوقف تبرع ، واستخدام صيغ استثمارية آمنة ، وربما لا تكون الصيغ في ظل الاقتراح كذلك .

رأى الدكتور التجاني عبد القادر أحد المشاركين في الحوار أن العقارات الموقوفة قد تتضاعف قيمتها نتيجة ارتفاع أسعارها ، وهذا يشبه فكرة الأوقاف النامية . لكن المضاعفة هنا مقصودة ، وهناك غير مقصودة .

ورأى الدكتور سعد اللحياني أن الوقف النقدي أجازه من أجازته بغرض منح قروض حسنة . لكن قد يمكن إضافة أغراض أخرى ، ما المانع ؟ وتوصل المشاركون ، ومنهم الدكتور عبد الله قربان التركستاني ، والدكتور عبد العظيم إصلاحي ، بالإضافة إلى الدكتور التجاني والدكتور اللحياني ، إلى التساؤل عما إذا كان يجوز للواقف أن يشترط في عقد الوقفية أن تقتطع الغلة جميعها ، لمدة خمس سنين مثلاً ، لزيادة الأصول الوقفية ، قبل البدء بتوزيع صافيها على المستفيدين . وهل يجوز للواقف أن يشترط نصف الغلة لزيادة الأصول مثلاً ، والنصف الآخر يوزع على المستفيدين ؟ وهل يجوز تنمية الأصول الوقفية ومضاعفتها ، بدون الرجوع إلى الواقف ، بدعوى أن هذا من المصلحة الاقتصادية ؟

* * *

obeikandi.com

الصناديق الوقفية في مجال التأمين التعاوني

هناك اقتراح مفاده إنشاء صندوق وقفي يقوم بدوره بإنشاء شركة مساهمة للتأمين التعاوني . ويبحث أصحابه عن آراء المختصين في مثل هذا الصندوق ، هل هو ممكن ؟

يبدو لي أن هذا الاقتراح غير قابل للتطبيق ، لا نظرياً ولا عملياً . فمن الناحية النظرية أرى أن الوقف عمل خيري ، يدار اقتصادياً ، وأن التأمين التعاوني عمل اقتصادي ، وأن الوقف يقوم على التبرع ، وأن التأمين التعاوني يقوم على المعاوضة . ذلك لأن التبرع هو أن يدفع الغني ويقبض الفقير ، وفي التأمين التعاوني يدفع الغني ويقبض الغني المشترك ، ولا يقبض غيره ، ولو كان فقيراً محتاجاً . وكيف تصلح شركة المساهمة للتأمين التعاوني ، إنها تصلح للتأمين التجاري .

ومن الناحية العملية فإن إدخال الوقف على التأمين أمر غير اقتصادي ، وفيه غموض وتعقيد . فهل أموال الوقف ستستثمر في التأمين أم في غير التأمين ؟ وهل سيكون الربح مجزئاً ؟ وهل أموال التأمين سيكون لها صلة بأموال الوقف ؟ ألا تتداخل الأجهزة الإدارية للتأمين مع الأجهزة الإدارية للوقف ؟ ألا تتعدد هذه الأجهزة وتكون ذات كلفة باهظة ؟

إذا كانت هناك جماعة تريد التأمين ، يمكنها إنشاء جمعية أو شركة ، لتحقيق أغراضها ، فما معنى إدخال الوقف على هذه الجمعية أو الشركة ؟

وما معنى أن تكون هذه الجمعية أو الشركة تحت مظلة الوقف ؟

إن الوقف يصلح للمصالح الخيرية التي يستفيد منها الفقراء ،
وللمصالح العامة التي يستفيد منها الفقراء والأغنياء ، ولا يصلح للمصالح
الاقتصادية التي يستفيد منها الأغنياء فقط ، وإن دخول الوقف في هذه
المصالح الأخيرة يخرج الوقف عن وظيفته ، ويعقد الأمر ، ويزيد في
التكلفة .

وعليه فلا أوصي بتنفيذ هذا الاقتراح ، لأنه لن يكون ناجحًا ، والله
أعلم .

* * *